

## الخلل الهيكلي في التجارة الخارجية الليبية

سهام يوسف علي\*

### الملخص

الهدف من هذه الدراسة تشخيص مواطن الخلل الهيكلي في التجارة الخارجية الليبية وذلك من خلال إظهار الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الليبية في الاقتصاد الليبي وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية للفترة 1990-2004. لقد أظهرت نتائج الدراسة ان درجة إنكشاف الإقتصاد الليبي قد وصلت الى مستويات مرتفعة كما ان الصادرات والواردات تميزت بدرجة عالية من التركيز السلعي والجغرافي إضافة الى سيطرة صادرات النفط الخام على إجمالي الصادرات الليبية مقابل انخفاض كبير في الصادرات الصناعية.

### المقدمة

المستهلك الليبي من السلع التي يتعذر انتاجها محليا، الا ان التجارة الخارجية الليبية تعاني من خلل هيكلي يتمثل بدرجة الانكشاف الاقتصادي المرتفعة والتركيز السلعي للصادرات و سيطرة صادرات النفط الخام على إجمالي الصادرات اضافة الى التركيز الجغرافي لها، مما يضعف دورها في احداث تنمية حقيقية في الاقتصاد الوطني .

لايوجد خلاف على المكانة الهامة لقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي ودور الصادرات في دعم ميزان المدفوعات وتغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستورده من الخارج وفي زيادة إيرادات الدولة من مختلف العملات الصعبة، اضافة الى دور الواردات في تأمين الاحتياجات المختلفة من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمه للعمليات الانتاجية وتوفير ما يحتاجه

### الهدف من البحث

- 3- درجة تصدير السلعة الرئيسية بشكلها الخام
- 4- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات
- 5- مؤشر شروط التجارة الصافية
- 6- شروط التبادل التجاري القائم على الدخل

ان الهدف الاساسي من هذه الدراسة هو تشخيص مواطن الخلل الهيكلي في التجارة الخارجية الليبية من خلال استخدام المؤشرات التالية:

- 1- درجة الإنكشاف الإقتصادي
- 2- مؤشر التركيز السلعي للصادرات

### فرضيات البحث

- 3- درجة الارتباط العالية بين قيمة الصادرات النفطية وقيمة الواردات.
- 4- اعتماد ليبيا بشكل كثيف على ايطاليا والمانيا كهد ف لصادراتها ومنشأ لمستورداتها.

- 1- درجة انكشاف الاقتصاد الليبي مرتفعة
- 2- عدم التنوع في هيكل الانتاج السلعي والتصدير الليبي وسيطرة صادرات النفط الخام على إجمالي الصادرات مقابل انخفاض كبير في الصادرات الصناعية.

\*قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة سبها.

## مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي

### 1 : درجة الإنكشاف الإقتصادي :

يوضح مؤشر درجة الإنكشاف الإقتصادي نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك دليل على زيادة درجة ارتباط معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في التجارة الخارجية وكذلك زيادة درجة حساسية الوضع الإقتصادي للتغيرات الخارجية .

ويمكن قياس درجة الإنكشاف الإقتصادي عن طريق نسبة اجمالي التجارة الخارجية(الصادرات + الواردات) من السلع والخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي ،فاذا تجاوزت هذه النسبة 40% يعتبر الاقتصاد منكشفاً.

ان هذا المؤشر يمكن ان يكون تعبير عن حالة متطورة أو ضعيفة للإقتصاد فالدول المتقدمة وبحكم حالة تقدمها فانها تصبح قادرة على توفير قدر مهم ومتنوع من انتاجها لأغراض التصدير بحكم طاقاتها الإنتاجية الكبيرة كما ان اتساع قدراتها الإنتاجية وزيادة انتاجها يتطلب الحاجة لاستيراد المزيد من مستلزمات الانتاج اللازمة لتشغيل هذه القدرات الإنتاجية وبذلك تزداد الصادرات والواردات ومن ثم تزداد أهمية التجارة في حين ان أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية تتأني من زيادة صادرات المواد الأولية وذلك لضعف الصناعة التحويلية كما ان ضعف قدراتها الإنتاجية تؤدي الى

زيادة استيرادها من السلع الرأسمالية والاستهلاكية ولذلك فان ارتفاع أهمية التجارة الخارجية من خلال درجة نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي توشح في هذه الحالة ضعف وليس كما هو الحال في الدول المتقدمة (1).

توضح بيانات الجدول رقم (1) ان الإقتصاد الليبي على درجة عالية من الاعتماد على العالم الخارجي اذ تراوحت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي أي درجة الإنكشاف الإقتصادي بين 43% - 72% خلال الفترة محل الدراسة (ماعدا سنة 1998 حيث كانت النسبة 38% ) .

كما يلاحظ من الجدول رقم (1) ان درجة أهمية الصادرات مرتفعة اذ بلغت 52% عام 2004 وهذا يعتبر مؤشر على اعتماد الإقتصاد الليبي على النشاط التصديري خاصة وان زيادة هذا المؤشر قد ارتبطت بالزيادة الحاصلة في اسعار النفط لسنة 2004 ليؤكد أهمية النفط في الإقتصاد.

ان درجة الإنكشاف هذه تعود بالإساس الى محدودية القدرة الإنتاجية للإقتصاد الليبي بحيث انعكس في زيادة الواردات لسد العجز في الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وشكلت نسبة الواردات الى الطلب العام 30% تقريبا سنة 2004.

جدول رقم (1) نسبة التجارة للناتج المحلي الإجمالي للسنوات 1990-2004

السنوات	الصادرات (مليون دينار)	الواردات (مليون دينار)	التجارة الخارجية (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي %	نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الواردات الى الطلب العام %
1990	3744.931	1510.89	5255.82	7048.7	531	214	45	31
1991	3153.72	1505.45	4659.17	8757.3	360	171	53	211
1992	3038.807	1422.06	4460.86	8744.4	347	162	51	20
1993	2477.6	1711.32	4188.92	9287.5	266	184	45	20
1994	3117.203	1487.94	4605.14	9913.5	314	15	464	18
1995	3222.09	1728.49	4950.58	10582.5	304	163	467	19
1996	3578.75	1914.84	5493.59	12327.3	29	155	445	18
1997	3455.57	2138.63	5594.2	12887.9	268	165	434	18
1998	2374.07	2203.78	4577.85	11985.9	198	183	381	19
1999	3682.18	1928.58	5610.76	14285.8	257	135	392	15
2000	5221.4	1911.41	7132.81	17775.7	293	107	401	13
2001	5393.91	2660.41	8054.37	17640.7	305	150	456	178
2002	10177.008	5585.68	15762.68	25246	403	22	624	27
2003	14806.63	5597.88	20404.51	28006.6	528	20	728	297
2004	20848.3	8255.1	29103.4	39947.1	521	20	728	30

المصدر: التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي-اعداد مختلفة.

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i / x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

$X_i$ : القيمة النقدية للصادرات من السلعة

$X$ : إجمالي الصادرات الليبية

$N$ : عدد أنواع السلع المصدرة

ويتضح من الجدول رقم (2) ان قيم المؤشر مرتفعة، فهي لا تقل عن 91% خلال فترة الدراسة ويعد ذلك مظهر سلبي لانه لا يعكس اتجاه الاقتصاد الليبي نحو التنوع في هيكل الانتاج السلعي والتصدير.

## 2: مؤشر التركيز السلعي للصادرات (Herfin-Hal- Hirschmann index)

ان هذا المؤشر هو حاصل مجموع مربعات حصص السوق لكل منتج تصديري بالنسبة الى اجمالي الصادرات وكلما انخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على ان الصادرات اقل تركيزا حيث يأخذ المؤشر القيمة صفر حينما يكون التنوع كامل في الصادرات، والقيمة (1) حينما يكون مقدار التنوع صفر. و يأخذ مقياس هيرفندر-هيرشمان الصيغة الآتية: (2)

جدول رقم (2) قيم مؤشر التركيز السلعي للصادرات للفترة 1990-2004

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
قيمة مؤشر H.H.H.I	0.94	0.94	0.89	0.88	0.88	0.87	0.93	0.91	0.89	0.91	0.92	0.92	0.94	0.90	0.93

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي

المعدني يمثل الحصة الأكبر من مجمل الصادرات الليبية في حين ان الصناعات الكيماوية كانت مساهمتها منخفضة فهي لا تتجاوز 4% اما الصادرات الصناعية فان مساهمتها ضعيفة ولم تزيد عن 2% للفترة محل الدراسة مما يدل على ان الاقتصاد الليبي متميز بمحدودية قدرته الإنتاجية واعتماده على مصدر وحيد للدخل (3).

ان ارتفاع درجة التركيز السلعي في ليبيا لا يعكس ضعف اداء الصادرات غير النفطية في ليبيا فحسب بل تكشف مدى الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية وفي بنیان الاقتصاد الليبي فاذا أستبعد تصدير النفط من صادراتها السلعية فانها تعاني نقصاً في قاعدة الانتاج والتصدير فالجدول رقم (3) يوضح الأنخفاض الملموس في اهمية الصادرات المصنعة وتبين من الجدول ان الوقود

جدول رقم (3) الصادرات الليبية حسب أقسام السلع خلال الفترة 1990-2004 (%)

السلعة	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
مواد غذائية وحيوانات حية	0.003	0.003	0.001	0.00007	0.0006	0.0002	0.0001
مشروبات وتبغ	0.0001	0.000004	0	0	0	0	0
مواد خام غير صالحة للإكل	0.005	0.003	0.0003	0.003	0.0001	0.00002	0.00007
مواد الوقود المعدنية و المحروقات و المواد المتصلة بها	0.95	0.92	0.95	0.95	0.97	0.95	0.963
زيوت و شحوم حيوانية و نباتية	0	0	0	0	0	0	0
مواد كيميائية	0.037	0.04	0.036	0.03	0.02	0.0416	0.03
مصنوعات صنفت حسب المواد المصنوعة منها	0.0007	0.02	0.006	0.013	0.013	0.0094	0.003
آلات و معدات	0.0002	0.001	-	0.000003	0.000002	0	0.0004
مصنوعات مختلفة	0.0007	0.003	0.00007	0.0002	0	0	0.000001
سلع غير مصنفة على اساس النوع	0.000003	0	0	0	0	0	0

المصدر: - السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية 1954 - 2003 - الهيئة العامة للمعلومات والإتصالات.

- الكتاب الإحصائي 2005 - الهيئة العامة للمعلومات

حصيلة الصادرات يترتب عليها تقلب في حصيلة البلد من الصرف الأجنبي وعدم انتظام الموارد اللازمة لتمويل التنمية. ان خضوع الاقتصاد الليبي لقطاع واحد وهو القطاع النفطي يتجسد في درجة الارتباط العالية بين قيمة الصادرات النفطية وقيمة الواردات خلال الفترة (1990-2004) حيث بلغ معامل الارتباط 95% وبلغ معدل التغير في الواردات الليبية 56% عندما تتغير الصادرات النفطية بوحدة واحدة (الجدول رقم 4):

ولاشك ان عدم التنوع في مصادر الدخل والاعتماد في التصدير على سلعة مثل النفط الخاضعة للتقلبات الحادة في السوق العالمية يجعل الاقتصاد اكثر تأثراً بمخاطر التقلبات في سوق النفط وتجعل الاستقرار الاقتصادي بوجه عام اكثر عرضة للتقلبات الكبيرة التي يتعرض لها كل من الطلب على هذه السلعة من جهة والعرض من جهة اخرى ويترتب على تقلب كل من اسعار النفط والكميات المصدرة منها حدوث تقلبات في

جدول رقم (4) العلاقة بين قيمة الصادرات النفطية وقيمة الواردات (بالآلاف الدنانير)

السنوات	الواردات الاجمالية	الصادرات النفطية
1990	1510898	3085054
1991	1505455	2667555
1992	1422060	2358164
1993	1711328	1886174
1994	1487942	2271408
1995	1728498	2470444
1996	1914842	2910968
1997	2138634	2639895
1998	2203784	1752014
1999	1928588	2778522
2000	1911414	3841918
2001	2660411	3972067
2002	5585682	7491578
2003	5597886	11536236
2004	8255100	12536236

المصدر: التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي - اعداد مختلفة

### 3- درجة تصدير السلعة الرئيسية بشكلها الخام :

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تعكس واقع ودرجة التصنيع في الاقتصاد تم احتساب هذا المؤشر على النحو التالي:

درجة تصدير السلعة الرئيسية بشكلها الخام = الكمية المصدرة من النفط الخام / الكمية المنتجة من النفط الخام \* 100

ومن الجدول رقم (5) يتبين ان ليبيا هي مجرد منتج ومصدر للنفط الخام اذ مازالت نسبة الصادرات النفطية الخام من اجمالي الناتج من النفط مرتفعة فهي شكلت 79% كمعدل خلال فترة الدراسة كما ان مساهمة الصناعة النفطية كالبتروكيمياويات والتكرير في القطاع الصناعي محدودة وذلك لعدة اسباب لعل اهمها ارتفاع تكاليف تأسيس وادارة هذا النوع من الصناعات؛ ضيق السوق المحلي؛ زيادة النزعة الحمائية لدى الدول الصناعية المتقدمة (4).

جدول رقم (5) نسبة الصادرات النفطية الخام من اجمالي الناتج من النفط

السنوات	الانتاج (مليون برميل)	الصادرات (مليون برميل)	النسبة
1990	494.7	461.5	93%
1991	601.9	514.5	85%
1992	565.3	476.3	84%
1993	518.4	447.9	86%
1994	508.8	397.5	78%
1995	510.6	403.2	79%
1996	549.9	432	79%
1997	509.2	406.5	80%
1998	550.9	421	76%
1999	527.7	390.3	73%
2000	519.8	379.2	72%
2001	516.8	384.3	74%
2002	473.5	343.6	73%
2003	580	432	74%
2004	591.3	459.9	78%
2005	618	487.5	79%

المصدر: التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي - اعداد مختلفة

### 4- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات والواردات

يعبر هذا المؤشر عن مدى تركيز صادرات الدولة الى عدد محدود من الشركاء وتم احتسابه بنسبة قيمة الصادرات لأهم شريكين الى قيمة مجموع الصادرات. كما يعبر مؤشر تركيز الجغرافي للواردات عن مدى تركيز واردات دولة ما في عدد قليل من الشركاء في التجارة الدولية وتم احتسابه بنسبة قيمة الواردات لأهم شريكين الى قيمة مجموع الواردات وان ارتفاع هذا المؤشر يعني ان اقتصاد الدولة مكشوف لاجراءات عداوية من قبل شركائه التجاريين ولاسيما اذا كانت السلع المستوردة ذات حساسية استراتيحية (5).

وبالنظر الى ان السلعة الرئيسية في الصادرات الليبية تتمثل بالنفط الخام فان معظم التبادل التجاري كان مع الدول الاوروبية وتاتي في مقدمتها خمس دول تمثل شركاء تصدير ليبيا وهي: ايطاليا، المانيا، اسبانيا، فرنسا وبريطانيا الا ان أهم شريكين هما ايطاليا، المانيا اذ ان نسبة التركيز الجغرافي للصادرات تراوحت بين اقل قيمة 42% عام 2003 واكبر قيمة 72% عام 1996 كما ان نسبة الواردات من هاتين الدولتين حظيت بحصة كبيرة حيث استأثرت خلال فترة الدراسة على نسبة لا تقل عن 50% من مجموع الواردات (ماعدا سنة 2004) (الجدول رقم 6) مما يؤكد ارتفاع الأهمية النسبية للتجارة الليبية مع هاتين الدولتين حيث ان معظم صادراتها نتجة الى هذه الدول وكذلك تتأتى معظم استيراداته منها ولو ان وطأة هذين المؤشرين أخذت بالتناقص في السنوات الأخيرة وقد يفسر هذا باهتمام الجماهيرية بالبحث عن اسواق جديدة لصادراتها.

جدول رقم (6) مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات والواردات

السنوات	تركز الصادرات	الدولتان الرئيسيتان	تركز الواردات	الدولتان الرئيسيتان
1990	67%	ايطاليا واسبانيا	50%	ايطاليا والمانيا
1991	66%	ايطاليا ومانيا	54%	ايطاليا والمانيا
1992	65%	ايطاليا واسبانيا	58%	ايطاليا والمانيا
1993	64%	ايطاليا والمانيا	56%	ايطاليا والمانيا
1994	64%	ايطاليا والمانيا	53%	ايطاليا والمانيا
1995	66%	ايطاليا والمانيا	49%	ايطاليا والمانيا
1996	72%	ايطاليا والمانيا	52%	ايطاليا والمانيا
1997	65%	ايطاليا والمانيا	51%	ايطاليا والمانيا
1998	68%	ايطاليا والمانيا	56%	ايطاليا والمانيا
1999	68%	ايطاليا والمانيا	59%	ايطاليا والمانيا
2000	57%	ايطاليا والمانيا	56%	ايطاليا والمانيا
2001	57%	ايطاليا واسبانيا	61%	ايطاليا والمانيا
2002	58%	ايطاليا واسبانيا	64%	ايطاليا والمانيا
2003	42%	ايطاليا والمانيا	59%	ايطاليا والمانيا
2004	44%	ايطاليا والمانيا	30%	ايطاليا والمانيا

المصدر: السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية 1954 - 2003 - الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات.

المؤشر يعني ان البلاد يستطيع ان يحصل على حجم اكبر من الواردات من ذي قبل من بيع صادراته أي ان مفرته على الإستيراد تكون قد زادت ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$I = PX.QX/PM$$

حيث تشير QX الى كمية الصادرات ووفقاً لهذا المؤشر يلاحظ ايضاً من الجدول رقم (7) ان المقدرة الاستيرادية لليبيا المبنية على اساس الصادرات قد تدهورت 1990-1999 اذ ليس في وسعها ان تحصل على قدر اكبر من الواردات في مقابل بيع صادراتها حيث بلغت أدنى نسبة 54.8% خلال عام 1993 وذلك لإنخفاض الرقم القياسي لإسعار الصادرات ولكن ارتفع هذا المؤشر خلال الفترة 2000-2002 ليصل الى 203.2 وذلك لأرتفاع الرقم القياسي لأسعار الصادرات .

جدول رقم(7) الارقام القياسية الاجمالية لقيمة ووحدة الصادرات والواردات ومعدلات التبادل التجاري الصافي والداخلي

السنة	الرقم القياسي				معدل التبادل التجاري الداخلي	معدل التبادل التجاري الصافي
	لوحدة قيمة		لقيمة			
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات		
1990	76.2	122.5	107.3	76.7	62.2	87.6
1991	61.7	112	92	73.4	55.1	82.2
1992	62.1	125.5	83.6	69.7	49.5	66.6
1993	45.4	127.6	70	80.5	42.6	54.8
1994	65.1	135.5	88.2	73.9	48.0	65.0
1995	68.7	151.1	92.5	86.4	45.5	65.3
1996	122.2	103	113.2	111.3	55.9	71.2
1997	110.3	104.5	107.4	127.4	48.6	65.3
1998	92.7	109.7	65.9	100	84.5	60.1
1999	125.3	129.3	102.1	111.1	96.9	79.0
2000	192	125.4	145	73.4	153.1	115.6
2001	196.9	123	163.8	91.3	160.1	133.5
2002	416.4	146.3	297.3	183	284.6	203.2

المصدر: السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية 1954 - 2003 - الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات.

ان التركيز الكثيف في حجم المستوردات الليبية من ايطاليا والمانيا يعتبر اكثر خطورة من نظيره في حجم الصادرات اليهما وذلك بسبب درجة الإعتماد على المستوردات وتركيبها اذ هي تشمل سلعا وخدمات حيوية كالسلع الرأسمالية والمواد الغذائية والخيرة التقنية والكيمياويات والأدوية (6)

#### 5- مؤشر شروط التجارة الصافية:

يعتبر هذا المؤشر مقياس للتغيرات النسبية في اسعار الاستيرادات والصادرات ويتم التعبير عن ذلك بالصيغة الصيغة التالية(7):

حيث تمثل  $PX$ ,  $PM$  الارقام القياسية لاسعار الصادرات والاستيرادات على التوالي فالإرتفاع في قيمة  $N$  يشير الى انه من الممكن الحصول على قدر اكبر من الاستيرادات بدلاً من قدر معين من الصادرات على

اساس العلاقات السعرية وحدها (جبرونيلا 1991) ومن الناحية الأخرى فإن الانخفاض في مؤشر شروط التجارة الصافية يعني ان البلد يمكنه ان يستورد أقل من الصادرات. ووفقاً لهذا المؤشر فان انخفاض قيمته عن 100 يعبر عن اتجاهه في غير صالح الدولة وزيادته عن 100 يعبر عن اتجاهه في صالحها. وعند تطبيق ذلك على التجارة الليبية يلاحظ من الجدول رقم (7) حدوث تدهور في شروط التجارة الصافية خلال الفترة 1990 - 1999 حيث ان قيمة المؤشر اقل من 100 وهذا يعني ان ليبيا تحصل نتيجة لحركة الاسعار وحدها من صادراتها اقل من الاستيرادات وذلك لإرتفاع اسعار الواردات الليبية بمعدل يزيد على معدل ارتفاع اسعار صادراتها، ولكن قيمة المؤشر اتجهت الى الإرتفاع في صالح الصادرات الليبية خلال الفترة 2000-2002 نتيجة للزيادة الحاصلة في اسعار النفط.

#### 6- شروط التبادل التجاري القائم على الدخل:

يحسب هذا المؤشر بقسمة الرقم القياسي لقيمة الصادرات على الرقم القياسي لسعر الواردات وان الأرتفاع في قيمة

### الاستنتاجات

1- 91% خلال فترة الدراسة ويعد ذلك مظهر سلبي لانه لايعكس اتجاه الاقتصاد الليبي نحو التنوع في هيكل الانتاج السلعي والتصدير.  
2- ارتفاع درجة التركيز الجغرافي للصادرات والواردات الليبية في ايطاليا والمانيا اذ تعتمد عليهما كهدف لصادراتها ومنشأ لمستورداتها .  
3- تدهور شروط التجارة الصافية خلال الفترة 1990 - 1999 بسبب انخفاض اسعار الصادرات النفطية و ارتفاع اسعار السلع المستوردة ولكن قيمة المؤشر اتجهت الى الإرتفاع في صالح الصادرات الليبية خلال الفترة 2000-2002 نتيجة للزيادة الحاصلة في اسعار النفط.

1- يظهر الاقتصاد الليبي درجة عالية من الإنكشاف الإقتصادي وصلت الى مستويات عالية اذ بلغت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي 72% عام 2003 و2004 وهو معدل مرتفع بالنسبة لحجم ليبيا وامكانياتها الاقتصادية الانتاجية .

2- يمثل النفط الخام ومشتقاته النصيب الاكبر من الصادرات الليبية فقد وصلت مساهمة النفط الخام الى 79% كمعدل للفترة محل الدراسة وهذه الظاهرة تجعل الاقتصاد الوطني سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية.

3- تتميز التجارة الخارجية الليبية بارتفاع درجة التركيز السلعي حيث ان قيمة مؤشر التركيز السلعي لا تقل عن

### المقترحات

- 1- البحث عن استراتيجيات للتنمية يتم في اطارها ايجاد مصادر متنوعة للدخل و اقامة قاعدة انتاجية متنوعة أي تنوع الهيكل الاقتصادي.
- 2- تصحيح الاثر المتبادل بين قطاع الصادرات النفطية وهيكل الاقتصاد وذلك من خلال استخدام الايرادات النفطية في احداث نمو حقيقي للأنشطة الانتاجية و ايجاد فرص استثمارية منتجة تضمن التنوع المطلوب في الهيكل الاقتصادي.
- 3- زيادة الصادرات من الصناعات التي تملك ليبيا ميزة نسبية في انتاجها وتصديرها كالصناعات البتروكيمياوية.
- 4- استمرار البحث عن اسواق جديدة للصادرات الليبية من اجل تخفيف الأثار الناجمة عن التركيز الكثيف للعلاقات التجارية مع بعض الشركاء.
- 5- تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لزيادة الإنتاج غير النفطي .

## Structural Imbalances In The Libyan Foreign Trade

Siham Yousif

### Abstract

The purpose of this study is to diagnose a structural imbalance in foreign trade Jamahiriya, through showing the relative importance of foreign trade in the Libyan economy & analysis of foreign trade indicators for the period 1990-2004. The results of the study showed that the degree of openness of the Libyan economy has reached high levels and the exports and imports Characterized by high commodity and geographic concentration, in addition to the control of exports of crude oil to the total exports compared to the Libyan significant decline in industrial exports.

### المراجع

- 1- فليح حسن خلف ,اقتصاديات الوطن العربي, الجامعة المفتوحة, 1994, ص196
- 2- Kheir Eldin, Hana (sept. 2001), "Economic Diversification: The case of Egypt 1970-2000. " Economic and Social Commission for Western Asia. Epert Group Meeting on Economic Diversification in The Arab World. Beirut.
- 3- عبدالله أمحمد شامية - سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات,تقييم التجربة الليبية 1970-1986 مجلة البحوث الاقتصادية - المجلد الثاني- العدد الثاني- 1990 ص 38
- 4- عيسى حمد الفارسي - التجارة الخارجية الليبية والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي 1976-2001 - مجلة البحوث الاقتصادية- العدد الأول- 2003 ص139.
- 5- محمد ازهر سعيد السماك- قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي- بحث منشور في دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق- مركز دراسات الوحدة العربية- 1998 ص197.
- 6- يوسف الصايغ - التنمية العصبية - مركز دراسات الوحدة العربية- 1991- ص192.
- 7- فرانسيس جيلاونيوم\_الاقتصاد الدولي- ترجمة محمد عزيز ومحمد سعيد الفأخري - جامعة قار يونس - 1991ص97.
- 8- السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات 1954-2003
- 9- الكتاب الإحصائي 2005 – نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات.
- 10- التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي – الأعداد : من التقرير الأربعون- التقرير الثالث والأربعون.